الحركة الإسلامية في الجزائر بين المشاركة والإقصاء

فائز صالح محمود اللهيبي
أستاذ الفكر السياسي المساعد
جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية
فرع السياسة العامة

المقدمة:

اندفعت القضية الجزائرية بقوة إلى واجهة الاهتمام السياسي العربي في نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من القرن العشرين، رغم أنّها تتعلق بأحد البلدان العربية، وهي قد تكون قضية جزئية في مكانها وزمانها، إلاّ أنّها في الوقت نفسه قضية مفصلية تتيح للباحث الكشف عن الصورة الكلية التي نتعامل بها مع مفهوم (الديمقراطية)، وتؤكد على أزمات في التصور والتصوير، يترتب عليها أزمات في التعامل مع النظم السياسية العربية، وكذا في الحركة والممارسة والتطبيق.

برزت هذه القضية على أثر تحول موازين القوى لصالح النظام الجزائري بعد أن كانت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقبل انتخابات عام ١٩٨٨ كان التنظيم المحكم للجبهة الإسلامية للإنقاذ وستراتيجيتها الذكية قد خولا لها تلك الانتصارات كلهاس، ونجحت بتعبئة موارد هامة، إلاّ أنّ تدخل المؤسسة العسكرية ووقفها لعملية الانتخابات أديّا إلى ظهور بنية عسكرية معارضة للنظام تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها، فتعثرت (الديمقراطية) في الجزائر، وامتزجت بالعنف أحياناً، وبالنكسات السياسية أحياناً أخرى.

ولعلّ من أولى النتائج التي جاءت بها التجربة الجزائرية والتي استرعت انتباه الباحثين والمهتمين بالقضية الجزائرية، تكمن في تعاظم الكلفة التي دفعتها الجزائر سلطةً وشعباً من جراء تداعيات تلك الانتخابات.

وقد تناول البحث دراسة الحركة الإسلامية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية من خلال فصول ثلاثة: الأول حول التيارات الإسلامية في الجزائر، أمّا الثاني فتناول الحدث الجزائري بتداعياته، وأخيراً الفصل الثالث الذي يدور حول مستقبل الجزائر والعلاقة بين التيارات الوطنية والإسلامية.

ومن الله تعالى التوفيق...

الفصل الأول

التيارات الإسلامية في الجزائر

الفكر الإسلامي هو إفراز العقل البشري عبر الأجيال بالانطلاق من الوحي الإلهي الذي هو أساس قاعدة المسلم في صراعه مع الإلحاد والكفر، وبذلك فهو فكر إنساني يقوم على أساس العقيدة الإسلامية، مستنبطاً اجتهاد المسلمين من القرآن الكريم والسنة النبوية في كل زمان ومكان[١].

ويستند الفكر الإسلامي إلى مجموعة التصورات المشتركة لدى أصحابه في ضرورة وضع برنامج يصوّر المرجعية النظرية للإسلام بوصفه ديناً وتنظيماً للحياة الاجتماعية للمجتمع الإسلامي، والمنبع العقيدي للخطاب الإسلامي، والهدف الموجه للحركة التي يحاول هذا الخطاب استقطابها[٢].

انطلقت التيارات الإسلامية من أزمة الأمة في تخليها عن أصول الدين وقواعده، واتباعها الفكر الغربي المستورد الغريب عنها، وإتباع الأفكار الوضعية بدلاً من أوامر الله تعالى ونواهيه. ويرى أصحاب هذه التيارات الحل في حماية وصون الإسلام، والتطبيق الصحيح للشريعة الإسلامية، والالتزام بمفهوم الدولة الإسلامية ودستورية القرآن الكريم، وأن يتخذ من صورة المجتمع الإسلامي الأول إنموذجاً يحتذى به في مختلف المجالات[٣].

ولابد لنا في البدء أن نحدد المصطلح، فقد تداول المهتمون بالفكر الإسلامي مصطلحات عدّة بشأن الظاهرة الإسلامية تدور جميعها في إطار المنظور الإسلامي في عملية التغيير في حياة الإنسان والأمة وفي الإلتزام بالإسلام وأصوله فكراً وتنظيماً في

الحياة، وشاعت هذه المصطلحات في الخطاب الإسلامي المعاصر، ومن أبرزها تسميات التيار الإسلامي، والحركات الإسلامية، والأصولية الإسلامية، والإسلام السياسي، والصحوة الإسلامية، والتيار السلفي، ولا ننسى أنّ أكبر تيار داخل الظاهرة الإسلامية هو التيار غير المسيس، الذي لا علاقة له بالحركات أو بالجماعات الإسلامية، ونستطيع إجمال الظاهرة الإسلامية بأربعة قطاعات: يضم القطاع الأول: الجمهور الذي انعطف في البلاد الإسلامية كلها . ومنها الجزائر . خلال السنوات الأخيرة نحو الالتزام الإسلامي، والذي يقدم خدمات طوعية، وهذا القطاع هو أكبر قطاعات الظاهرة الإسلامية. ويضم القطاع الثاني: المشتغلين بالفكر غير المنتظمين في جماعات. أمّا القطاع الثالث: فيضم الحركات الإسلامية (الأخوان المسلمون . حزب التحرير . جبهة الإنقاذ الإسلامية... الخ)، وأخيراً: القطاع الذي يتم التركيز عليه من قبل الإعلام بشكل عام وهو القطاع الشبابي الغاضب الرافض، الذي يطلق عليه بعض الكتاب (أنياب وأظافر الظاهرة الإسلامية) التي نشأت خلال المحن والكوارث(٤).

فالتيارات الإسلامية تتخذ من الإسلام المرجعية الوحيدة، وهي جماعات سياسية منظمة تستهدف السلطة، وهدفها الأساسي هو تطبيق الشريعة الإسلامية.

ومن الممكن تلمس جذور التيارات الإسلامية في الجزائر في فترة الاستعمار الفرنسي، حين ظهر الشيخ عبد الحميد بن باديس، ومن ثمّ تلميذه البشير الإبراهيمي اللذان نذرا نفسيهما لترصين الموقف الوطني والشعبي باتجاه مقاومة الآثار السلبية للاستعمار الفرنسي وتعبئة الرأي العام من أجل حماية الدين واللغة العربية من الممارسات المنافية لهما وللانتماء الوطني، من خلال جمعية العلماء التي روجت لفكرة الأمة الجزائرية والدفاع عن أصالتها، كما هو واضح في الشعار الذي رفعه بن باديس: (الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني). واستمرت الجماعات والتيارات الإسلامية في نشاطاتها المعارضة بعد الاستقلال، وهذه المرة ضد المفاهيم الاشتراكية وتفسير القيادات السياسية (المبتسر) للدين الإسلامي تحت حجة مفادها أنّ المذهب الفلسفي للقرآن الكريم . والذي كان الأداة المعارضة الأساسية لفعل التفرنس . من الممكن أن يكون الوعاء

السياسي والثقافي، لا بل الحل الانموذجي الذي تجد فيه الشخصية القومية توازنها وروحها[٥].

وقد تميزت التيارات الإسلامية بخصائص مشتركة يمكن إجمالها فيما يأتي[٦]:

١. سعيها الجاد بضرورة إعادة الاعتبار لدور الدين الإسلامي في المجتمع والدعوة إلى إحياء العقيدة، وتشجيع أفراد المجتمع على الالتزام بأداء الشعائر الدينية وإتباع السلوكيات والأخلاق الإسلامية.
٢. الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية تعمل على تطبيق مباديء الدين وأحكامه، وهو غاية كل الجماعات الإسلامية الفاعلة على الساحة الجزائرية.
٣. قبول تلك التيارات بمبدأ التعايش في إطار التعددية والشورى، وإن كانت قد أعلنت رفضها للديمقراطية بمفهومها الغربي الذي يؤكد سيادة الشعب، في حين أنّ الحاكمية لله في الفكر الإسلامي الذي تتبعه منهجاً لها تلك الجماعات.

لكن هذه الميزات المشتركة للتيارات الإسلامية في الجزائر لا تمنع من القول أنّ كل جماعة تحمل خصوصية فعلها ورؤاها للحال السياسي والاجتماعي الذي ينبغي أن يكون في البلاد، ومن بين تلك التنظيمات التي ضمتها التيارات الإسلامية في الجزائر هي:

أولاً: جبهة الإنقاذ الإسلامية:

بدأت الحركة الأصولية بكافة تياراتها مجتمعة في (رابطة الدعوة)، من ثمّ تفرعت الرابطة إلى أحزاب مختلفة هي: (جبهة الإنقاذ)[٧] و (حركة المجتمع الإسلامي (حماس) و (حركة النهضة الإسلامية) وغيرها من التيارات الأصولية الصغيرة، وترأس هذه الرابطة احمد سحنون، ولم يكن لها في البداية تطلع سياسي واضح، إذ ركزت في بياناتها على موقع الإسلام وتحسين الأخلاق وتدعيم الاقتصاد، لقد أرادت النضال على مستوى الفكر[٨].

وتعد جبهة الإنقاذ عماد التنظيمات الإسلامية في الجزائر، نشأت كحزب سياسي في آذار ١٩٨٩م. تبدي في برنامجها وواقعها السياسي أقصى درجات التشدد في التعبير عن جوهر دعاوى الاتجاه الإسلامي الجزائري، فضلاً عن أنّ لها قوة فعل وتأثير منظمة، فهي مسيطرة على غالبية المساجد في المدن والقرى (حوالي ٨٠ % من مساجد البلاد)، ويربو عدد أعضائها على الثلاثة ملايين ونصف المليون من المواطنين الجزائريين. تعتمد الجبهة في تصريف أعمالها وأمورها القيادة الجماعية أولاً، ومبدأ الشورى ثانياً. يتألف مجلسها المركزي من أربعة عشر عضواً برئاسة عباس مدني، وقد استبدل هذا المجلس بعد انتخابات عام ١٩٩٠ بمجلس شورى أصبح يمثل الادارة العليا للجبهة أو المكتب السياسي ويتألف من ستين عضواً.

وقد استفادت الجبهة كثيراً من خلال قيادتها الجماعية ومن خلال خبرتها في العمل السياسي السري في إحكام التنظيم والتعبئة الجماهيرية، وحسن توظيف الأحداث والاستفادة القصوى من المعطيات الداخلية والخارجية الجارية، حتى أصبحت تمثل أكثر القوى الجزائرية تنظيماً واتساعاً وقبولاً وأتباعاً.

لسان حال جبهة الإنقاذ الإسلامية جريدة (المنقذ)، وتعد أكثر الصحف توزيعاً، وتبشر بالحل الإسلامي من خلال الدعوة لقيام دولة إسلامية، كما أنّ (المنقذ) تبث طروحات الجبهة لحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعانيها المجتمع الجزائري.

تضم جبهة الإنقاذ الإسلامية في حناياها منطلقات فكرية لتيارات متنوعة وعديدة تجمع بينها بحسب وزن كل تيار وتأثيره وفاعليته داخل الجبهة. فهناك التيار المتشدد الذي يقوده علي بلحاج، وهو الاتجاه الذي يمثل الأكثرية داخل الجبهة، وله تأثير واضح على الشباب، وله القدرة في تحريك الشارع الجزائري، إلاّ أنّ وضع هذا التيار تغير بعد اعتقال قياداته عام ١٩٩١م، إذ أخذ بالانحسار لصالح التيار الإسلامي المعتدل الذي يتزعمه عباس مدني، فضلاً عن وجود تيار ثالث يعرف بتيار الجزأرة الذي حصر نشاطه بالنطاق الجزائري، ويمثل هذا التيار النخبة المثقفة بزعامة محمد سعيد وعبد القادر

حشاني، إذ يدعو هذا التيار إلى بناء دولة إسلامية تتماشى مع البيئة الجزائرية التي تختلف عن غيرها من الدول الإسلامية في المشرق والمغرب[٩].

ورغم عدم إيمان جبهة الإنقاذ بالديمقراطية بمفهومها الغربي، إلاّ أنّها تؤمن بالتعددية شرط أن تكون بلغة إسلامية، لذا رأيناها رفضت أغلب التعديلات الدستورية التي حاول النظام الجزائري القيام بها. وقدمت برنامجاً يدعو إلى إحلال الإسلام محل الأيديولوجيات المستوردة والمحافظة على مرتكزات الأمة الإسلامية حتى لو دعا ذلك إلى الصدام المسلح مع الدولة والنظام، ممّا دفع النظام إلى القيام بضربها في أكثر من مناسبة، وقد سعت الجبهة إلى تقديم إطار سلوكي حركي تضمن خطوات تدريجية تمحورت أغلبها في مواجهة السلطة منها[١٠]:

١. ممارسة عدد من الضغوط على السلطة لإجراء انتخابات تشريعية وحكومية، ولاسيما بعد الاضطرابات التي أدت إلى تدخل الجيش في حزيران ١٩٩٠م.
٢. تبني خيارات المرونة والمناورة، فعلى الرغم من رفض الجبهة لآلية الانتخابات كبناء للدولة الإسلامية في البداية، إلاّ أنّها وافقت على التعددية.
٣. التزام الهدوء وضبط النفس أثناء إجراء الانتخابات والتمسك بمشروعيتها، ولاسيما بعد استقالة رئيس الدولة الشاذلي بن جديد، الأمر الذي وفرّ لها فرصة لضبط أداء حركتها في مواجهة محاولات النظام الاستفزازية منذ تحالف الجيش مع حكومة غزالي حتى تمكنت من القوى السياسية (المضادة) كافة لإلغاء نتائج انتخابات الدورة الأولى.

إلاّ أنّ الأمر تغير بعد صدور حل جبهة الإنقاذ الإسلامية بحكم المادة (٣٣) من قانون الجمعيات السياسية الصادر سنة ١٩٨٩م، وغيرت تكتيكها السياسي عبر بلورة أساليب جديدة للتعامل مع السلطات بعد تحولها إلى العمل السري، كما أنّها لم تتخذ موقفاً معادياً من الجيش، بل أشادت قيادات الجبهة بالمؤسسة العسكرية واستعدادها للتوصل إلى صيغة من التعامل بينهما.

وفي وقت لاحق قامت الحكومة الجزائرية ببذل جهود مكثفة ترمي إلى إقامة صلات مع جبهة الإنقاذ المحظورة لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية التي تعانيها البلاد ضمن ندوة الوفاق الوطني، وبعد إعلان الجبهة عن حسن نواياها ورفضها العنف.

ثانياً: حركة المجتمع الإسلامي (حماس):

هي امتداد لحركة الأخوان المسلمين في الجزائر التي بدأت العمل سراً عام ١٩٦٣م، واصطدمت مع السلطة التي حظرت نشاطها، واعتقل قائدها محفوظ نحناح في عام ١٩٧٦م، لمدة خمسة عشر عاماً لمعارضة الحركة دستور البلاد. في بدء نشوئها عملت تحت اسم (لجنة الإرشاد والإصلاح) إلى أن تمّ الإعلان عن وجودها كحزب سياسي في أيار ١٩٩١م، بعد مؤتمرها التأسيسي المنعقد في ١٩٩١/٥/٢٩، وكان لها وجود واضح في الاتحاد الإسلامي للنقابات (إحسان)، وقد غدت حماس ثاني أكبر قوة إسلامية، وإن كانت وحتى الآن حركة نخبوية قاصرة عن اجتذاب قاعدة جماهيرية، وقد اتبعت الحركة في منهجها رؤى زعيمها نحناح الذي أكد على:

١. العمل الإصلاحي الإسلامي. فعقل حماس السياسي يتم على أساس مرحلي من أجل إقامة أسس الدولة الإسلامية.
٢. سلوك طريق الحوار باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الوحدة بين الإسلاميين والعلمانيين وتجنب الصدام مع السلطة.
٣. التنسيق مع القوى والفعاليات الإسلامية كافة كجزء من منهجها بضرورة التجمع للصف الإسلامي.

هذا المنهج الوسطي لحماس جعلت جبهة الإنقاذ تعتبرها حركة عميلة للسلطة يجب أن تصفى، حيث زعيمها أطلق سراحه الرئيس الشاذلي بن جديد عام ١٩٨١، ومنذ تلك الفترة حملت تهمة التعاون مع السلطة[١١].

وتولت مجلة (الإرشاد) الناطقة باسم حماس الدعوة إلى إسلام أكثر اعتدالاً وانفتاحاً. كما شددت على حقوق الإنسان، وأيدت عمل المرأة، ودعت إلى احترام الديمقراطية، وإلى قيام دولة إسلامية على مراحل قوامها الحوار الهاديء البناء مع نبذ العنف المسلح والإرهاب السياسي أو الديني(١٢).

لكن موقف حماس الوسط لم يمنعها من مهاجمة النظام الجزائري، فبعد ظهور قانون الانتخابات في ١٩٩١/٣/٢٦، هاجمت حماس القانون ووصفته بالمجحف، إلاّ أنّ ذلك لم يمنعها من أن تكون من أولى القوى السياسية التي شاركت في ندوة الحوار الوطني عام ١٩٩٣.

ثالثاً: رابطة الدعوة الإسلامية:

أسس هذه الرابطة أحمد سحنون، أحد تلاميذ عبد الحميد بن باديس، وشرعت الحركة بعد تأسيسها مباشرةً في حرب التحرير الجزائرية من الاستعمار الفرنسي، وبعد حصول البلاد على الاستقلال دعت إلى قيام دولة إسلامية، ممّا جعل مؤسسها يقع في مواجهات عدّة مع النظام ومع الرئيس هواري بو مدين. تولى احمد سحنون تخريج أفواج من الدعاة عبر (الجوامع الحرة) وقد قامت السلطة بوضع سحنون تحت الإقامة الجبرية عام ١٩٨٤. وفي عام ١٩٩٢ حملت الرابطة اسم (حركة التضامن الإسلامي الجزائري) نتيجة ائتلافها مع حزب الجزائر المسلمة الحديثة والمعاصرة ليوسف بن حنة.

يدعو برنامجها السياسي إلى تدعيم الإسلام وتكريسه نظاماً في الجزائر مع الحفاظ على وحدة الأمة ومقوماتها وصياغة مشروع حضاري إسلامي متكامل إلى جانب المحافظة على ترشيد العمل السياسي وحمايته من الانحراف، فضلاً عن توجيه البرامج التربوية والثقافية والإعلامية والاقتصادية وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.

وتعتبر الرابطة حركة إعتدالية، إذ اتخذت موقف التأييد للتعديلات الدستورية في بداية التسعينيات من القرن الماضي، معتبرةً إياها خطوة مهمة تنطوي على إيجابية في الكثير من المجالات مع تقديمها اقتراحاً بأن يضاف إلى نص الدستور أنّ الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع(١٣).

رابعاً: حركة النهضة :

تأسست هذه الحركة في كانون الأول من عام ١٩٨٨م من قبل الشيخ عبد الله جاب الله، وهي من حركات التيار الإسلامي المعتدل التي لا تتطلع إلى الحكم، بل ظلت هذه الحركة التي هي امتداد لجناح عدنان سعد الدين المنشق عن الأخوان المسلمين في سوريا، مصرّة على أن تكون في المعارضة وتعمل مع بقية الأحزاب في إطار تعددية سياسية إسلامية، لذا دعت الحركة إلى حوار بين الأحزاب ذاتها أولاً وبينها وبين السلطة ثانياً، واعتبرت حلاً وسطاً بين حماس وجبهة الإنقاذ، إلاّ أنّها سرعان ما غيرت خطابها السياسي بعد تطور الأحداث في الجزائر في بداية التسعينيات، فهاجمت جبهة الإنقاذ والنظام الجزائري معاً بسبب رفضهما الحوار ووضع حد للأزمة التي تعصف بالمجتمع الجزائري(١٤).

خامساً: حزب الأمة:

يدعو هذا الحزب في برنامجه إلى تطبيق الشريعة الإسلامية من دون إكراه وتدريجياً محاولاً المزج بين القيم العصرية والقيم الإسلامية. وقد دان هذا الحزب النظام الجزائري ورأى أنّه وراء تصعيد الموقف الذي كان من الممكن خلاله أن تقود جبهة الإنقاذ عملها سلمياً لولا تدخل المؤسسة العسكرية الذي تسبب في إراقة الدماء من أجل حماية النظام تحت ذريعة حماية الديمقراطية. وحاجج حزب الأمة السلطة بخصوص حق الإضراب واعتبره مشروعاً كجزء من حالة التعبير المشروعة عن الرأي شرط أن يكون الإضراب سلمياً.

تزعم هذا الحزب يوسف بن خدّة، إلاّ أنّ حزب الأمة بقي من دون تأثير في الساحة السياسية الجزائرية رغم مواقفه الوسطى والتوفيقية.

من خلال هذا الرصد التاريخي استطعنا الإطلاع على أصل الإتجاه الإسلامي وجذوره وفهم مقاصده وما ولّده من أحزاب وحركات كان لها دورها الواضح في سير

الأحداث على الساحة الجزائرية، وهذا ما سنبحثه في الفصل الثاني من خلال الرصد الميداني للحدث الجزائري[١٥].

الفصل الثاني
الحدث الجزائري

ابتداءً لابد لنا من القول أنّ احتلال فرنسا للجزائر في عام ١٨٣٠م كان في واقع الأمر نتيجة التوسع الاستعماري الأوروبي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية، وتسهيل العملية التجارية الأوروبية، وفي الوقت نفسه استغلال المستعمرات الجديدة فضلاً عن المهمة الأساسية لهذه السيطرة وهي تحطيم البنى الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير.

والسؤال، ماذا قدم الاستعمار الفرنسي إلى الشعب الجزائري ؟ نلاحظ أنّه مع مرور الخمسين سنة الأولى على احتلال الجزائر، فإنّ الشعب الجزائري لم يفقد حريته فحسب، بل فقد أيضاً أرضه وممتلكاته. ومع نهاية القرن التاسع عشر تحول الجزائريون من الازدهار النسبي إلى الفقر الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. فكانت النتيجة استئصال البنى الاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري.

لقد أدرك الفرنسيون منذ البداية أنّ الإسلام يشكل خطراً كبيراً على استمرار وجودهم في الجزائر. لذا حاربوه بكل قسوة، وممّا فعلوه في هذا المجال هو تحويل المساجد إلى كنائس وثكنات لعساكرهم وتحطيم بعضها الآخر. كل ذلك من أجل إضعاف العقيدة الإسلامية لدى الشعب الجزائري، ومن ثمّ تسهيل مهمة التحكم فيه أولاً، ثمّ إدماجه في المجتمع الفرنسي ثانياً، وكرد فعل على هذه السياسة، فإنّ الحركة الوطنية تحولت من حركة إصلاحية إلى حركة ثورية، إذ تحول الصراع إلى تناقض أساسي بين المستعَمَر والمستعِمرْ أخذ فيما بعد شكل كفاح مسلح أدى في نهاية المطاف إلى استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢م، بعد حرب ضروس تعد من أكبر الحروب الدموية في العصر الحديث[١٦].

الجزائر ورياح التغيير:

في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي عصفت رياح التغيير على دول العالم. وبات على كل دولة أن تعيد حساباتها وموقعها من هذه التغييرات. لم يعد مسموحاً أن تجري السياسة الداخلية أو الخارجية وفق نمط ما قبل مرحلة انتهاء الحرب الباردة أو سقوط جدار برلين أو أزمة الخليج.

حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين لم تكن الأصولية قد ظهرت بعد في الجزائر، فحتى هذا الوقت كان الدين مفصولاً عن السياسة بسبب الطبيعة العلمانية للنظام السياسي الحاكم. وفيما عدا الأنشطة الدينية الرسمية التي كانت تشارك فيها الجهات الحكومية، كان هناك عدد قليل من الجمعيات الخيرية ذات الطابع الديني، التي تركزت في المناطق الريفية وحصرت أعمالها في بناء المساجد (الحرة البعيدة عن إشراف الدولة) فيها وفي المناطق الشعبية من المدن. وفي منتصف الثمانينيات كانت الجزائر على موعد مع أزمة اقتصادية خانقة نتيجة انهيار أسعار البترول العالمية. وقد أثر ذلك على الحكومة من جانبين[١٧]:

١. حرمت هذه الأزمة الجزائر من الموارد التي تحتاجها لإدارة البلاد.
٢. أظهرت عجز قادة البلاد وفشل نظام الحكم في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة التي كانت تحتاج فيها البلاد إلى إدارة اقتصادية رشيدة بينما الفساد كان مستشرياً داخل النظام الجزائري.

وسط هذه المعادلة، بدأ الرئيس الشاذلي بن جديد كطائر يغرد خارج سربه، محولاً السير بالجزائر، على غرار ما فعله الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف، إلى تغيير جذري. حاول أن يستوعب المتغيرات الدولية، ومدى انعكاسها على الساحة الجزائرية. سار مع اتجاه رياح التغيير. عدل الدستور، وافق على قانون ٥ تموز ١٩٨٩م الذي يسمح بالتعددية الحزبية، من ثمّ استقال من حزب جبهة التحرير الوطني الذي لم يعد شكلياً الحزب الحاكم. أعلن عن رغبته في إجراء انتخابات بلدية ونيابية حرة، للانتقال بالجزائر إلى نظام ديمقراطي برلماني حر.

خلف احمد غزالي حمروش في رئاسة الحكومة، وهو المعروف عنه الانفتاح وحب الحوار، أي أنه يماشي بن جديد في سياسة التغيير، لكن تشكيل الحكومة الجديدة لم يلطف الأجواء، وأعلنت الحكومة حالة الطوارىء لمدة أربعة أشهر.

شعر الشعب الجزائري خلال هذه الأزمة بأنّ حكامه أصبحوا عاجزين عن مواجهة التحديات الجديدة، ممّا أدى إلى انتشار التذمر بين طبقات عديدة من الشعب الجزائري الذي أدى في نهاية عام ١٩٨٨م إلى وقوع أسوأ اضطرابات شهدتها البلاد منذ استقلالها.

لذا عندما طرحت جبهة الإنقاذ الإسلامية برنامج للإصلاح، وردّ الجيش الجزائري ببرنامجه الخاص، شعر الجميع بأنّ المواجهة لا رجعة عنها. البرنامجان متناقضان ولا يمكن الجمع بينهما. الحركة الأصولية الإسلامية تنمو وتتطور مستفيدةً من التغييرات العالمية وتوظفها لصالحها في داخل الجزائر، بينما السلطة تراقب تلك التغييرات من بعيد، ولم تستطع الاستفادة منها. كان هم حزب جبهة التحرير الجزائرية والجيش المحافظة على موقعهما في السلطة، من دون تقديم تنازلات رغم أنّ قاعدتهما اهتزت نتيجة تلك الأحداث واعتراها التفكك.

هذا الحدث رغم أنّه حدث جزئي في مكانه وزمانه، إلاّ أنّه في الوقت نفسه حدث مفصلي يتيح الكشف عن الصورة الكلية للتعامل مع مفهوم الديمقراطية في الجزائر، وهو قد تزامن . أو هكذا يبدو . مع تزايد الدعوة في البلاد إلى التعددية، وكذلك مع الدعوة إلى نظام عالمي جديد، وهو حدث يحاكي النسق الانتخابي الديمقراطي في صورته المتميزة، فاتخذت الانتخابات التي حصلت آنذاك في الجزائر شكل انتخابات حرة، وهو بذلك يتميز بفرادته عن التجارب الانتخابية الأخرى، أو على الأقل معظمها[١٨].

بعد ظهور النتائج الأولية في صالح جبهة الإنقاذ الإسلامية، إذ نالت ١٨٨ مقعداً بينما نالت القوى الاشتراكية ٢٥ مقعداً وحزب جبهة التحرير ١٦ مقعداً والمستقلون ٣ مقاعد، حاولت التيارات السياسية المتنوعة (غير التيارات الإسلامية) ضمن تصريحات متعددة ومتراكمة كانت تشير . على الرغم من اعترافها بالنتائج . إلى اتهام الطرف الفائز بأنّه ضد الديمقراطية. وصارت تجمع شهادات الإدانة في محاولة منها للتشكيك في تلك

النتائج وما يتولد عنها من التزامات. إزاء هذا الوضع، بدأ الطعن بالانتخابات وعمّت البلاد تظاهرات ضد جبهة الإنقاذ وقدم الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته من رئاسة الجمهورية في ١١/ كانون الثاني / ١٩٩٢، قبل خمسة أيام من موعد الدورة الثانية للانتخابات النيابية والذي اعتبرته جبهة الإنقاذ إجراءً غير دستوري وفصلاً من مؤامرة شاملة تفتح المجال لتنفيذ الجريمة في حق الجزائر والمشروع الإسلامي[١٩]، كما أنّ المجلس الأعلى للأمن علق العملية الانتخابية وألفّ مجلساً رئاسياً برئاسة محمد بو ضياف.

إذن السلطة السياسية التي تبنت الممارسة (الديمقراطية) ممثلةً في إجراء انتخابات حرة نزيهة، إذا بها تتيح الفرصة باستقالة الشاذلي بن جديد لإحداث فراغ دستوري، وبروز سلطة جديدة استخدمت لغةً مكررة في تدبيج شرعيتها من خلال انقلاب قوة قام به الجيش، لإبراز نمط السلطة السائد على طول الوطن العربي، والعودة مرةً أخرى إلى النمط المتكرر في تداول السلطة في المنطقة العربية، الذي يحدث في شكل توارث السلطة لا تداولها، أو سيطرة العسكر كأمراء جدد للتغلب والاستيلاء تعتمد على معادلة القوة في احتكار السلطة السياسية والاستيلاء عليها[٢٠].

بالمقابل قامت جبهة الإنقاذ الإسلامية التي جمعت بين تيارات إسلامية متعددة بتوحيد خطابها ضمن برنامج الجبهة الذي تضمن مجموعة عامة من المباديء دون تفصيل، وعند التفصيل تنوعت لغة خطابها إلى حد بانت في ظاهرها كلفة متناقضة سمحت لقوى سياسية رأت فيها خصمها السياسي، فضخمت من تصريحاتها ومن لغة خطابها ما يعد نقيصة أو سلبية ضمن تصورها، أو ممارستها، بينما غضت الطرف عن لغةٍ أخرى. وقد أدى تدخل المؤسسة العسكرية في الأحداث ووقفها لعملية الانتخابات إلى ظهور بنية (فرصة سياسية)[٢١] استغلتها جبهة الإنقاذ فحولت ستراتيجيتها السياسية من الأسلمة من القاعدة نحو القمة إلى ستراتيجية الأسلمة من القمة إلى القاعدة. وحدث ما يسمى في العلوم السياسية انغلاق النظام السياسي الذي يؤدي إلى تطرف المعارضة والتجائها للعنف واستخدامها للسلاح. فخرجت من رحم جبهة الإنقاذ تنظيمات عسكرية تشكلت من فئة الشباب التي كانت بدورها مهمشة داخل جبهة الإنقاذ نفسها تهدف إلى

تقويض الدولة والاستيلاء على السلطة من خلال العنف المسلح فكونت بعض تلك الفصائل (الجيش الإسلامي للإنقاذ) ومن هذه المجموعة تولدت أخرى أكثر تطرفاً هي (الجماعة الإسلامية المسلحة) التي دخلت فيما بعد دائرة الحرب العنيفة مع السلطات الجزائرية[٢٢]، لذا عمل الجيش الجزائري أولاً على قطع الموارد التي تستخدمها جبهة الإنقاذ في عمليات التعبئة، وثانياً على تفكيك بنية الفرصة السياسية التي حاولت استغلالها والنفاذ منها، لكن في الوقت نفسه أدى تدخله العنيف إلى نشأة الحركات المسلحة الراديكالية[٢٣].

وبدأت رياح التغيير في الجزائر من خلال تدخل المؤسسة العسكرية مباشرةً في الحياة السياسية فقامت تزامناً مع استقالة الرئيس بن جديد، بالغاء الانتخابات، وحل جبهة الإنقاذ، واعتقال قياديها (عباس مدني وعلي بلحاج) بتهمة التآمر على أمن الدولة، ومواجهة الجيش للجبهة من خلال ضرب مواردها واستئصالها واعتقال ألآلاف من أعضائها. وحدث احتواء لفضاءات التعليم عبر تحييد الطلبة الإسلاميين النشطين، وتشجيع الفئات السياسية غير الإسلامية من أجل محاصرة الظاهرة، كما تدخلت قوات الأمن مباشرةً لمراقبة الجامعات والمعاهد والتعليم بشكل عام. أمّا خارجياً فقد نشطت الدبلوماسية الجزائرية واستخدمت كل ثقلها من أجل محاصرة جبهة الإنقاذ وأنصارها. وأقنعت الكثير من الدول بضرورة التخلي عن جبهة الإنقاذ، ونجحت بذلك نجاحاً ملحوظاً، ساعدها في التحولات التي شهدها العالم والنشاط الفرنسي من أجل تحجيم المد الأصولي. كما أنّ السعودية عدلت من ستراتيجيتها تجاه الحركات الإسلامية بما فيها جبهة الإنقاذ التي سبق أن امتعضت من مواقفها أثناء حرب الخليج. وفي مجال الإعلام، قامت السلطة الجزائرية بغلق الصحف المرتبطة بالجبهة الإسلامية أو المتعاطفة معها، وفي الوقت نفسه شجعت الصحف الناطقة بالفرنسية ذات التوجه اليساري.

أمّا أكبر نجاح حققته المؤسسة العسكرية فيتمثل في إعادة سيطرتها على المساجد عبر وزارة الشؤون الدينية التي أشرفت على الأئمة وعلى مضمون خطب الجمعة. كما شجعت الإسلام المعتدل بقيادة محفوظ نحناح لملء الفراغ. كل هذا أدى إلى تطرف المعارضة، فوجد الجيش نفسه أمام نخب جديدة استخدمت السلاح في وجهه وفي

وجه شرائح كثيرة من المجتمع. إنّ جيل الجماعات الإسلامية المسلحة أو حتى الجيش الإسلامي للإنقاذ يتميز بصفات استثنائية، فعناصره شباب لم يتعلموا كثيراً، كانوا مهمشين داخل الجبهة نفسها، محرومون من الامتيازات، متخم بالحرمانات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأصبحت هذه الفئات معزولة في الأرياف والجبال الوعرة[٢٤].

من كل ما تقدم يبدو أنّ النظام الجزائري قد نجح بتشتيت الجبهة الإسلامية للإنقاذ وإضعافها وخلق بدائل لها، وتمكن من قطع الموارد التي استخدمتها في عمليات التعبئة ومن إضعاف بنية الفرصة السياسية التي توفرت بين سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٤، والحدث الجزائري بنتائجه الانتخابية التي تتأكد من خلالها ضرورة تطبيق قواعد اللعبة الديمقراطية، إذا بها تنتقل إلى ديمقراطية في حماية العسكر في ظل انقلاب، سميّ دستورياً، وهذا يدعونا إلى إثارة تساؤل أساسي: هل النظام السياسي ديمقراطي ؟ وهل أزمة الجزائر تتعلق بالسلطة أم أنّ معظم القوى السياسية هي شرط بقائها ؟ وهل الغرب تهمه حقيقةً ديمقراطية المنطقة العربية أو حقوق الإنسان في هذه المنطقة أم تهمه مصالحه، وبقاء شروط تحقيقها المتمثلة في التبعية ؟!.

المفارقة في الحدث الجزائري أنّ طرفي الصراع . الإسلاميين والعسكر . اتفقا على خطأ الديمقراطية. فقد رأى الجيش أنّ الديمقراطية لا تصلح للجزائر بدليل هذه النسبة الكثيفة التي صوتت لصالح الأصوليين، أمّا الإسلاميون فلسان حالهم يقول: إنّ الديمقراطية لا تصلح بدليل الاستيلاء العسكري على السلطة وإلغاء الانتخابات، لأنّ النتائج لم تكن في مصلحة (النخبة الغربية الحديثة).

الفصل الثالث

المستقبل والعلاقة بين التيارات الوطنية والظاهرة الإسلامية:

مستقبل الجزائر السياسي هل سيشهد مشاركة التيارات السياسية الإسلامية في الحكم ؟ أم أنّ الجيش سيستمر بالتعاون مع السلطة السياسية في إقصاء هذه التيارات عن المساهمة الفعالة في السلطة السياسية ؟ وما هو شكل العلاقة بين التيارات الوطنية والتيارات الإسلامية ؟.

ابتداءً لابد لنا من تحديد المقصود بالتيارات الإسلامية بشكل عام، فمفهوم الظاهرة الإسلامية أدى إلى بروز تعدد في المفاهيم التي تساق للتعبير عن هذه الظاهرة، مثل (الصحوة) و (اليقظة) و (المد) وغيرها، وإنّ اختزال هذه الظاهرة في جماعات أو حركات أو تيارات أمر يضر بالرؤية الدقيقة لهذه الظاهرة، ولاسيما أنّ أكبر تيار داخل الظاهرة الإسلامية هو التيار غير المسيس، الذي لا علاقة له بالحركات أو الجماعات الإسلامية كما ذكرنا ذلك في الفصل الأول .. فالظاهرة الإسلامية حسب ما يشير محمد عمارة تضم أربعة قطاعات هي:

القطاع الأول ويضم الجمهور الذي انعطف في كل البلاد الإسلامية ومنها الجزائر خلال السنوات الأخيرة نحو الالتزام الإسلامي، والذي يقدم خدمات طوعية، وهذا القطاع هو أكبر قطاعات الظاهرة الإسلامية. أمّا القطاع الثاني فيضم قطاع المشتغلين بالفكر غير المنتظمين في جماعات. ويضم القطاع الثالث الحركات الإسلامية الكبرى، وأخيراً القطاع الذي يتم التركيز عليه من قبل السلطات السياسية والوسائل الإعلامية والقوى الغربية وهو قطاع الشباب الغاضب الرافض، الذي يطلق عليه عمارة (أنياب وأظافر الظاهرة الإسلامية) التي نشأت خلال النكسات والمحن والكوارث التي مرت بالمنطقتين العربية والإسلامية[٢٥].

ومن وجهة نظر بعض المفكرين الإسلاميين فإنّ الظاهرة الإسلامية هي حركة أمة وليست جماعات وتنظيمات وأحزاب، بل إنّ الأحزاب السياسية الإسلامية مجرد طلائع لهذه الظاهرة في القطاع السياسي، وتساعد هذه النظرة . في رأيهم . على تفسير أو تفهم كثير من الشوائب الموجودة في هذه الظاهرة. ولابد لنا من التذكير بأنّ الظاهرة الإسلامية تجعل مرجعيتها الوحيدة الإسلام، فالأصل الذي يتفق عليه الإسلاميون .

منظمين في حركات سياسية أم غير منظمين . هو هذه المرجعية، أمّا الاختلاف فينشأ حول الأساليب والوسائل فقط، فداخل هذه الظاهرة توجد تيارات، منها (التيار الثوري) و(التيار الإصلاحي) الذي يتخذ منهج التدرج والانتقال السلمي و (التيار الفكري التنويري) ويعتبر بمثابة العقل المركزي للظاهرة الإسلامية، الذي يقود معاركها الفكرية على مستوى رفيع من حيث النقد والتأصيل، ويوجد أخيراً (التيار الرسمي أو الحكومي أو شبه الرسمي) الذي يضم مؤسسات الحكومة مثل دوائر الأوقاف وبعض الجماعات الإسلامية. ويوصف هذا النشاط بكل تجلياته المختلفة بأنّه (صحوة)، بينما يسميها علماء الاجتماع (حركات إسلامية)، يراها خبراء السلطة (حركات متطرفة)، ويطلق عليها الغرب (حركات أصولية)، ويعتبرها بعض الكتاب والباحثين (حركات سلفية) ومن شأن الدراسة المدَقِقَة أن تكشف كثيراً من أوجه التمايز بين هذه الجماعات المختلفة[٢٦].

أمّا الأحزاب الوطنية في الجزائر فقد ازداد عددها بإفراط تبعاً لهشاشة البنية السياسية وعدم ارتكازها على قاعدة اجتماعية راسخة وعماد تلك الأحزاب يتمثل في جبهة التحرير الوطني التي اعتبرها الميثاق الوطني عام ١٩٧٦م المؤسسة الرسمية الأولى، لا بل هي التعبير المادي عن الدولة، ويأتي بعدها في الأهمية جبهة القوى الاشتراكية بقيادة حسين آيت أحمد والتي برزت عام ١٩٦٢م، وركيزتها الأساسية البربر في الجزائر، وهي معارضة شديدة لجبهة الإنقاذ وللنظام الحاكم. ثمّ حزب الحركة من أجل الديمقراطية بقيادة أحمد بن بله، ويهدف هذا الحزب إلى العودة إلى الرئاسة ضمن إطار مسعاه لتوحيد الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة الجزائرية، في إطار موحد ونبذ العنف ومحاربة الفساد الحكومي وتعديل قانون الانتخابات ومن الأحزاب الأخرى، حزب الطليعة الاشتراكية الذي جاء على أنقاض الحزب الشيوعي الجزائري ويتزعمه الهاشمي شريف ودعا إلى إقامة دولة عصرية ديمقراطية عبر القضاء على القوى التوتاليتارية، وضرورة تعزيز الوحدة الوطنية، إلاّ أنّ دور حزب الطليعة ضعيف على الساحة الجزائرية، وهناك أحزاب عديدة تحمل أسماء تشير إلى الاشتراكية والديمقراطية مثل حركة الشبيبة الديمقراطية، وحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي، والحركة الجزائرية من أجل العدالة والتنمية، وحركة التجديد الجزائرية وغيرها. فضلاً عن النقابات العمالية واتحادات

الطلبة واللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر التي أسسها الاتحاد العام الجزائري للشغل والتي ضمت إليها تنظيمات متعددة تمثل أصحاب العمل والمديرين من الشركات الحكومية والخاصة، وبعض العناصر من جماعات حقوق الإنسان(٢٧).

إنّ البعض من الباحثين يريد أن يقيس بشكل انطباعي قوة حركات الإسلام السياسي بدرجة التأييد التي تحظى بها هذه الحركات، إمّا بعملية الانتخابات البرلمانية أو البلدية . كحالة الجزائر مثلاً . أو بدرجة التأييد الذي يظهر في استفتاءات الرأي العام نحو التيار الجهادي. بينما هناك بعض الباحثين الآخرين من يعتقد أنّ حركة الإسلام السياسي قد وصلت إلى ما يمكن أن تصل إليه عندما تصل إلى السلطة كما حدث في إيران وتركيا والجزائر والآن في فلسطين (في حالة حماس)، دون أن ينتبه هؤلاء الباحثون إلى أنّ الحركة الإسلامية السياسية ما هي إلاّ نتاج بيئة سياسية ذات خصوصية تاريخية، وأنّها ظاهرة حداثية لا تعكس حداثتها الرموز التعبوية أو الخطاب السردي الذي تستعمله، بل إنّها محصلة قوى يطلق عليها دورة التحول الثقافي (Cultural Shift) والثورة الصامتة في القيم، حيث يقل احتكار المؤسسة الدينية لعلاج القلق الوجودي لدى المؤمنين، وتكثر حركات التدين الشعبي –إن صح التعبير–(٢٨).

ولا ننسى أنّ هناك أربع نتائج محتملة التوقع للحركات الاجتماعية الجديدة، ونحن هنا نتكلم عن الظاهرة الإسلامية في الجزائر:

التوقع الأول: أن تنحل الحركة بسبب قمع الدولة وبطشها أو اختلاف أعضاء الحركة.

التوقع الثاني: أن تنضم الحركة إلى حزب سياسي قائم، كما حصل للحركة العمالية وانضمامها إلى التضامنيات السياسية القائمة في غرب أوروبا.

التوقع الثالث: أن تتحول إلى جماعة ضغط ينصب عملها على معارضة الحكومات القائمة والضغط عليها.

التوقع الرابع: أن تتحول إلى أحزاب مؤقتة كما هو حاصل في الدول ذات التمثيل النسبي.

في جميع هذه النتائج المتوقعة، العلاقة الحاسمة هي مع الدولة، ولنتذكر أنّ هناك سمات ثلاثة مشتركة بين الحركات السياسية الإسلامية، إن كان في الجزائر أو في غيرها من البلدان هي: أنّها حركات مقاومة حقيقية، وهي بذلك حركات حداثية تستجيب لتحديات عالمنا المعاصر، وأنّها حركات محافظة تسعى إلى فرض تسلطها الخاص على المجتمع من خلال فهمها للشريعة والتراث، وأنّها حركات ذات توجه إقليمي، واتساع جغرافي موجه إلى العالمين العربي والإسلامي، لذا فإنّ هذه الحركات تكون في مواجهة حاسمة مع الدولة، فكيف السبيل في الجزائر، هل تكون الحركة الإسلامية في مواجهة قمع السلطة مثلما هو حاصل في مصر أو تونس، أم يكون وجودها مرتبطاً بالمشاركة السياسية كما في السودان أو تركيا[٢٩].

وهناك تحديات خمسة تواجه الجزائر، التحدي الأول: هو العودة إلى ينابيع الإسلام الحضاري الذي حفظ شخصيتها خلال فترة الاستعمار. التحدي الثاني: هو تدعيم الديمقراطية مع ما يستدعيه ذلك من صراع ضد التطرف. التحدي الثالث: هو الوصول إلى مجتمع عصري ومتقدم. التحدي الرابع: هو الحفاظ على الاستقلال الوطني والسيادة بتطوير دفاع يردع التهديدات، والاستعداد لبذل التضحيات اللازمة لذلك وتطوير القوات المسلحة ومستوى امتلاكها التكنولوجي لأنظمة الدفاع الحديثة، والتحدي الخامس: هو أخذ تحولات العالم في الاعتبار[٣٠]. ويبدو أنّ سير الأحداث وتطور المسار سيبلور مستقبل الظاهرة الإسلامية في الجزائر بالمشاركة السياسية في الحكم، حيث أنّ قضية الديمقراطية والتيارات الإسلامية في ظل الحدث الجزائري ما زالت تستأهل كثيراً من عناصر المتابعة، التي تشير إلى قضية الديمقراطية ذاتها داخل تنظيمات التيارات الإسلامية، وعلاقتها بعضها ببعض، في ضوء قواعد وآداب الاختلاف، وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى التي تشير إلى ضرورات الحوار، وتشير إلى ضرورة البحث في موضع الحركات والتيارات الإسلامية من المجتمع المدني، وتفاعل مختلف قواه للدفاع عن قيم الجوهر الديمقراطي وحقائق الشورى وحقوق الإنسان، وهذا يتطلب دراسة معمقة للوسائل الديمقراطية، ودراسة التجارب والخبرات الإسلامية دراسة متفحصة، وفقه الواقع السياسي الداخلي والإقليمي والدولي وحدود كل منهما على التفكير في التجارب المتنوعة، وتحويل الشورى من مجرد

شعار أو قيمة إلى وسائل وإجراءات ممّا يتطلب عناصر اجتهاد جديد وممتد ومتواصل(٣١).

واقع الأمر فإنّ دراسة موضوع المشاركة والعلاقة مع الديمقراطية في الجزائر من الممكن أن تتم على أكثر من مستوى، وتتفاعل في بناء الصورة التي ترتبط بالواقع السياسي الجزائري، وبالإمكان الإشارة إلى أهم تلك المستويات وهي(٣٢):

١. مستوى النظام الدولي والظاهرة الديمقراطية وحقيقة التوجه حيال الظاهرة الإسلامية، حقائق مثل الهوية والاستقلال الحضاري والتعامل المزدوج مع القيم المختلفة.
٢. مستوى واقع النظم السياسية العربية، التي تتميز في رؤيتها لدورها الإسلامي، أو في رؤية أطراف أخرى لهذا الدور. تعدد الأدوار وتكاملها ربمّا يوضح لنا ضرورة رؤية هذه العلاقة بين الظاهرة الإسلامية والظاهرة الديمقراطية ضمن هذا الوسط الذي يحيط بها. إنّ التعامل مع الفكرة الديمقراطية أو الممارسة من خلالها لا يقتصر بحال على التيارات الإسلامية، ورؤية موقفها العام وسماته ومواقفها المتنوعة وتميزاتها. كما أنّ هناك من النظم التي تعلن تبنيها لتوجهات إسلامية ومذهبية إسلامية من له مواقف متفاوتة تجاه قضية الديمقراطية أو الشورى (السعودية، السودان... الخ).
٣. مستوى القوى السياسية المختلفة، أمر يثير حقائق تتعلق بالتفكير في قضية (الهوية) و (المرجعية)، والعلاقة المتبادلة بين هذه القوى فهي علاقة متبادلة ومتفاعلة تؤثر في أشكال وأساليب التعامل المستقبلية.
٤. مستوى العلاقة الاجتماعية والثقافية والأثنية فيما أصطلح على تسميته (التعددية) لتعبر عن ظاهرة شاملة، تشتمل كل الخصوصيات التي تحملها تلك المجتمعات العربية الإسلامية بصورةٍ خاصة، وهو أمر أثار بعض القضايا التي ارتبطت إثارتها بحقيقة توجه التيارات الإسلامية حيال أفكار بعينها.
٥. مستوى التكوينات والتنظيمات الداخلية لهذه القوى السياسية والاجتماعية والثقافية بما يشير إلى القواعد التي تحكم عملها الداخلي وإجراءاتها التنظيمية، وذلك

ضمن قواعد تسييرها الذاتي وطرق تكوين تنظيماتها وتسيير أمورها الداخلية وانتخاب قياداتها وأساليب صناعة واتخاذ قراراتها.

٦. مستوى تشريح التيارات الإسلامية في سياق الرؤية العامة للظاهرة الإسلامية، منها توجه البعض إلى الرفض والانعزال عن العملية السياسية في الجزائر، وهو أقرب إلى عدم الاعتراف بشرعية السلطة أو تكفير المجتمع أو عدم الانخراط في الانشطة السياسية، مثل المشاركة السياسية السلمية في الانتخابات بكل مستوياتها أو توجه بعض الحركات الإسلامية التي لها رؤية في التعامل مع السلطة لا تصل إلى الرفض المطلق الذي ترفضه حقيقةً مرجعيتها الإسلامية، ومن ثمّ فإنّها تمارس العمل السياسي، والنقد والمعارضة السياسية والانخراط في أساليب المشاركة السياسية والعملية الحزبية والتحالفات السياسية.

٧. التوجهات الإسلامية التي لا تتخذ شكلاً تنظيمياً، وهم يمثلون حركات اجتهادية واسعة، ويبدون آراءهم حيال القضايا المعاصرة سواء كان ذلك في التجمعات أم الندوات أم في البحوث والمؤلفات، فضلاً عن الكتلة الغالبة التي تمثل السواد الأعظم، والتي تتعاطف وأصول هويتها المتمثلة في الإسلام، وتشكل جسد المواطنة في الدولة الجزائرية، وتحرص السلطة السياسية على ترويضها لمصلحتها، بينما تحرص القوى السياسية الأخرى على استقطابها كواحد من أهداف حركتها السياسية.

٨. العلاقات المتبادلة بين القوى السياسية الرسمية (السلطة) والقوى السياسية والاجتماعية التي تشكل القوى الفاعلة للمجتمع المدني، بما في ذلك التيارات الإسلامية بتكويناتها المختلفة، وأثر ذلك في قضية التعددية والمشاركة فكراً ونُظُماً وحركة.

أخيراً يتطلب كل ذلك تفاعل هذه المستويات، ضمن قواعد منهجية تحكم دراسة هذه التفاعلات بينها جميعاً للوصول إلى المشاركة الفعالة، ومن أجل بناء الصورة الوطنية الجزائرية وتبنيها لا طمسها، وتنفذ إلى العمق لا تقف عند سطحها ومظاهرها.

الخاتمة:

يبرز التناقض واضحاً بين خطاب الإصلاح الذي تتبناه الحكومة الجزائرية وتروج له المؤسسات الإعلامية الموالية لها، وبين الإصلاح الحقيقي الذي أصبح مطلباً اجتماعياً يجسد ضرورة وطنية ملحة. فإذا كان الإصلاح الديمقراطي يعني وجهة نظر النخب الحاكمة ووسيلتها لاستكمال سيطرتها على المجتمع من خلال تعددية شكلية تضم تنظيمات سياسية ومؤسسات إعلامية، فلا قيمة لهذه التنظيمات في حد ذاتها ما لم تعززها ـ بل تسبقها ـ سياسات ومواقف تؤكد التزام السلطات الحاكمة باحترام حق المواطنين في التنظيم والاجتماع وحرية التعبير والرأي.

فمن الصعب للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تتضح وتترسخ إلاّ في ظل بنية مجتمعية تقوم على المساواة والعدالة وحرية العمل السياسي لكل القوى والشرائح الاجتماعية والسياسية.

والجزائر هي أبرز النماذج على فشل خيار استيعاب الإسلاميين داخل النظام العلماني من خلال العملية الديمقراطية. ذلك الخيار أدى إلى تراجع النظام عنه بعد فوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات النيابية إلى الدخول في رحى حرب أهلية راح ضحيتها عشرات ألآلآف وما زالت مستمرة بصورة أو بأخرى حتى يومنا الحاضر. ولعلّ أهم ما يميز الحدث الجزائري أنّ الإسلاميين أعطيت لهم الفرصة للمرة الأولى لإظهار حجم تعاطف وتأييد الشعب لهم من خلال صناديق الاقتراع. والواقع أنّ إلغاء الجيش للانتخابات كان في التحليل الأخير دعوة صريحة للحرب. فالجزائريون الذين خرجوا في مظاهرات عام ١٩٨٨ لم يكن هدفهم الثورة والإطاحة بالنظام الحاكم، فقد كانوا يعبرون عن معارضتهم للنظام في بعض القضايا بطريقة سلمية، وقد وظفت جبهة الإنقاذ هذه المعارضة في إثارة بعض القضايا العامة التي قربتها بسرعة من الناخبين ومكنتها من تحقيق نجاح كبير وملحوظ في الانتخابات المحلية ساعدتها فيه الطبقة الوسطى من المجتمع الجزائري.

إنّ جبهة الإنقاذ الإسلامية كان هدفها سلمياً من البداية، ولو كان هدفها هو الاستيلاء على السلطة لما ترددت في استغلال حالة الفوضى التي كانت تعم البلاد، كما أنّ اشتراك جبهة الإنقاذ في الانتخابات هو الذي سمح لجبهة التحرير الحاكمة باستغلال الانتخابات لمصلحتها ممّا دفع جبهة الإنقاذ إلى العمل السري.

ومن وجهة نظر محايدة فإنّ المؤسسة العسكرية الجزائرية هي التي بدأت سلسلة العنف عندما رفضت التسليم بنتائج الانتخابات، وانهالت على أعضاء وأنصار جبهة الإنقاذ قتلاً واعتقالاً، فقد قاد هذا القمع الشديد الذي تعامل به الجيش مع الجبهة إلى توجه بعض فصائلها إلى تكوين جيش الإنقاذ ثمّ الجماعة الإسلامية المسلحة فيما بعد اللذين عملا بطريقة انتقامية وانخرطا في مواجهة دموية مع النظام.

والمستقبل الجزائري لا ينجز إلاّ من خلال بناء الدولة المدنية، والمشاركة القائمة على المؤسسات الدستورية القوى السياسية الوطنية (الإسلامية والعلمانية) كافة بشكل عادل بعيداً عن احتكار السلطة من أجل التأكيد على مبدأ التعددية واحترام الحريات وحقوق المواطن.

هوامش البحث:

(١) محسن عبد الحميد، مذهبية الحضارة الإسلامية، في كتاب (الحضارة)، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٦م، ص١٠٢ص١٠٥.

(٢) فهمية شرف الدين، الثقافة والأيديولوجيا في الوطن العربي ١٩٦٠ –١٩٩٠، دار الآداب، بيروت، ١٩٩٣م، ص١٣٤.

(٣) أمير اسكندر، مواقف من التراث أم من الصراع الاجتماعي، مجلة المنار، السنة الأولى، العدد ٧، تموز / ١٩٨٥م، ص١٠٤.

(٤) محمد عمارة، تحديد المقصود بالتيارات الإسلامية، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٧٠، نيسان / ١٩٩٣، ص١٠١ص١١٥.

(٥) منعم العمّار، الجزائر والتعددية المكلفة، في كتاب الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٦٦ص٦٧.

(٦) فهمي هويدي، الإسلام والديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٦، كانون الثاني / ١٩٩٢م، ص٤.

وزكي احمد، الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٤ / تشرين الأول ١٩٩٢، ص١١٢.

(٧) ثناء فؤاد عبد الله، أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٥، العدد ٩٥، كانون الثاني / ١٩٨٩م، ص١٨٨.

(٨) مركز الدراسات والبحوث، الجزائر إلى أين ؟، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٢م، ص١١ص١٢.

(٩) منعم العمار، مصدر سبق ذكره، ص٦٨ص٦٩.

(١٠) هدى ميتكيس، توازنات القوى في الجزائر، اشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي، مجلة المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٢، حزيران ١٩٩٣، ص٢٧ص٢٨.

(١١) احمد مهابة، مأزق الجزائر بين العنف والحوار، مجلة السياسة الدولية، السنة ٣٠، العدد ١١٥، كانون الثاني / يناير ١٩٩٤.

(١٢) مركز الدراسات والبحوث، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(١٣) رمضان قرني محمد، الجزائر على أبواب الانتخابات البرلمانية، مجلة السياسة الدولية، السنة ٢٨، العدد ١٠٧، كانون الثاني / يناير ١٩٩٢.

(١٤) هدى ميتكيس، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(١٥) المصدر نفسه ص٢٨.

(١٦) صالح فيلالي، أيديولوجيات الحركة الوطنية الجزائرية، في كتاب الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مصدر سبق ذكره، ص١٧ص١٨.

(١٧) فائز صالح أللهيبي، الفكر السياسي المعاصر (نماذج مختارة)، محاضرات مطبوعة (غير منشورة) لطلبة الصف الرابع / كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٣م، ص١٣٢.

(١٨) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، رؤية من خلال الحدث الجزائري، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٧٠ نيسان ١٩٩٣، ص١٠٠.

(١٩) مركز الدراسات والبحوث، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٢٠) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(٢١) يعرف كريزي (Kreisi) بنية الفرصة السياسية كبنية للنظام السياسي الذي يعطي منفذاً للحركات الاجتماعية المعارضة. هذه البنية تتميز باستقلالها النسبي عن أهداف الحركات الاجتماعية. كما تحدد مجموعة اختيارات ستراتيجية تشكل ما يمكن تسميته بالحقل الستراتيجي للحركات.

(٢٢) ستيفن بيليتير، الأصولية الإسلامية في الشرق الأوسط، النشأة، التطور، المستقبل، في محرر أحمد يوسف، مستقبل الإسلام السياسي (وجهات نظر أمريكية)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ٢٠٠١م، ص٦٥.

(٢٣) رياض الصيداوي، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٥، تموز / ١٩٩٩م، ص٢٥.

(٢٤) المصدر نفسه، ص٢٧.

(٢٥) سليمان الرياشي وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٥٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١٢٨.

(٢٧) منعم العمّار، مصدر سبق ذكره، ص٧٤ص٧٨.

(٢٨) خلدون حسن النقيب، حركات الإسلام السياسي والسلطة، دراسة في آليات الهيمنة والمقاومة، مجلة السياسة الدولية، السنة ٤٣، العدد ١٦٩، يوليو ٢٠٠٧م، ص٨ و ص١٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص٢٠ص٢١.

(٣٠) مركز الدراسات والبحوث، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(٣١) سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠ص١٢١.
(٣٢) المصدر نفسه، ص١٢١ص١٢٤.